

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

باقي الركاز لواجده إذا ادعت الأرض التي وجد بها الركاز .
تنبيهان .

أحدهما : قوله وباقيه لواجده .

مراده : إن لم يكن أجيرا في طلب الركاز أو استأجره لحفر بئر يوجد فيه الركاز وذكر الزركشي وغيره لأنه ليس له إلا الأجرة .

الثاني : قوله وباقيه لواجده إن وجد في موات أو أرض لا يعلم مالکها .
وكذا إن وجدت في ملكه الذي ملكه بالأحياء أو في شارع أو طريق غير مسلوک أو قرب خراب أو مسجد وكذا لو وجد على وجه الأرض بلا نزاع في ذلك .

قوله وإن علم مالکها أو كانت منتقلة إليه بهبة أو بيع أو غير ذلك فهو لواجده أيضا .
هذا المشهور في المذهب سواء ادعاه واجده أو لا قال في الفروع : هذا أشهر قال الزركشي :
هذا نص الروايتين واختاره القاضي في التعليق وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين و
الحاويين و ابن تميم و الخلاصة و شرح ابن رزين وصححه المصنف والشارح .

وعنه أنه لمالکها أو لمن انتقلت عنه إن اعترف به وإلا فهو لأول مالک يعني على هذه
الرواية : إذا لم يعترف به من انتقلت عنه : فهو لمن قبله إن اعترف به وإن لم يعترف به
: فهو لمن قبله كذلك إلى أول مالک فيكون له سواء اعترف به أو لا ثم لورثته إن مات فإن
لم يكن له ورثة فلبيت المال وأطلقها في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و
الفائق .

وعنه رواية ثالثة : يكون المالک قبله إن اعترف به فإن لم يعترف به أو لم يعرف الأول :
فهو لواجده على الصحيح وقيل : لبیت المال .

فعلى المذهب : إن ادعاه المالک قبله بلا بينة ولا وصف : فهو له مع يمينه جزم به أبو
الخطاب و المصنف والشارح وغيرهم وقدمه في الرعايتين و الحاويين و الفروع وغيرهم وعنه
لواجده وأطلق بعضهم وجهين فإن ادعاه بصفة وحلف فهو له .

وعلى الرواية الثانية : إن ادعاه واجده فهو له جزم به بعض الأصحاب قال في الفروع :
وظاهر كلام جماعة لا يكون له .

وعلى الرواية الثالثة : إن انتقل إليه الملك إرثا فهو ميراث فإن أنكر الورثة أنه
لموروثهم فهو لمن قبله على من سبق وإن أنكر واحد سقط حقه فقط .
فوائد .

منها : متى دفع إلى مدعيه بعد إخراج خمسة : غرم واجده بدله إن كان إخراج باختياره وإن كان الإمام أخذه منه قهرا غرمه الإمام لكن هل هو من ماله أو من بيت المال ؟ فيه الخلاف [قاله في الفروع] قدمه في الرعايتين وهو ظاهر ما جزم به في الحاويين : أنه من مال الإمام وذكر أبو المعالي : أنه إذا خمس ركازا فادعى ببينه : هل لواجه الرجوع كزكاة معجلة ؟ .

ومنها : مثل ذلك الحكم لو وجد الركاز في ملك آدمي معصوم فيكون .
لواجهه على الصحيح من المذهب عند الأكثرين فإن ادعاه صاحب الملك ففي دفعه إليه بقوله الخلاف المتقدم وعنه هو لصاحب الملك قال الزركشي وقطع صاحب التلخيص - تبع ل أبي الخطاب في الهداية - أنه لمالك الأرض وعنه إن اعترف به وإلا فعلى ما سبق